

اقتصاد

وزير الاقتصاد يعصف فكره لدعم التصدير وميزان المدفوعات!؟

الوطن

إن التناقضات التي نقرؤها في الصحف من خلال مناقشات مجموعة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء تشير إلى أن وزير الاقتصاد لا يملك الرؤية أو لنقل إنه غير قادر على وضع إستراتيجية حقيقية لعمليات الاستيراد والتصدير. ففي ١٨/١٠/٢٠١٦ عرضت صحيفة الوطن مجريات جلسة عصف فكري حول الصادرات حيث قرأ وزير الاقتصاد على المستمعين ما جاء في مسودة سياسة التصدير، وعرض ما يشبه صناعة إجراء تمت صياغتها منذ عام ١٩٩٥ قام وزير الاقتصاد بإعادتها وهي دعم جودة الإنتاج، متناسيا أن حكومة عطري تعاقدت مع شركات من أجل الجودة وتناسى منح التراخيص لإنشاء معامل للصب والحزم والتشميع منذ عام ٢٠٠٠ وتناسى الكم الهائل من شهادات الأيزو التي منحت من أكثر من عشر سنوات، يعصف الوزير فكره ليجدنا عن دعم الجودة وتعزيز كفاءة التسويق وتوفير برنامج لدعم وتمويل التصدير. غريب أن يدرك متأخراً وزير الاقتصاد والحاكم السابق لمصرف سورية المركزي أن التصدير بحاجة إلى تمويل وهو من كان بيده الورقة والقلم لرسم السياسة النقدية التي من المفترض أن تلحظ في جنباتها ضرورة تمويل التصدير لتوفير القطع اللازم للاستيراد وسد حاجة السوق من القطع الأجنبي، إلا أن الوزير الحالي للاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية فضل عدم تمويل التصدير عندما كان حاكماً لا بل اتبع سياسة انكماشية في التمويل وسمح للمصارف بإخراج ما تملكه من القطع الأجنبي وسهل عمليات التحويل للقطع للخارج البلد بقرار هوية وسجل تجاري وقاتورة و«حول ما شئت من دولار!» وأطلق العنان لمؤسسات الصرافة، واليوم يقول إنه كلما زاد التصدير انتعش ميزان المدفوعات بزيادة القطع الأجنبي المتدفق نحو البلد، ثم يعود ليتحف القراء والمستمعين بعصف فكري من نوع جديد حيث يقول إن انخفاض الليرة أهم عامل يساعد التصدير. يا سعادة الوزير وأنت الحاكم السابق لقد نجحت نجاحاً باهراً بتخفيض الليرة السورية؛ إلا أن ذلك لم يكن أهم عامل يساعد في التصدير لو كان كذلك لما احتجت لبيع القطع بالميزان العُلني! ولما احتاج الأمر لجلسة عصف فكري برئاسة مجلس الوزراء لوضع سياسات للتصدير! ولما انخفضت القوة الشرائية لليرة السورية، ولما حدثت اختناقات في سوق القطع، إلا إذا كان هدفك خفض الليرة أكثر من ذلك.

نحن نقدر هذا العصف الفكري لوزير الاقتصاد ونسأله: إذا كان الحاكم السابق يدرِك أن التصدير ينعش ميزان المدفوعات، فلماذا فضل بيع الدولار بالميزان العُلني؛ ولماذا فضل أن يسهل عملية تحويل الدولار للخارج؛ ولماذا أقرقنا بالديون؟ لم يأتاه العصف الفكري بأن التصدير يوفر القطع للبلد ويسد حاجة الاستيراد وينعش ميزان المدفوعات ويحافظ على القوة الشرائية لليرة السورية؛ لماذا أصدر قراراً يسمح بتسديد تعهد القطع باليرة السورية، ألم يكن حينها ميزان المدفوعات بحاجة للدولار؛ من المؤسف أن يشعر المواطن أن الحاكم السابق وزير الاقتصاد ومصرف سورية المركزي ومطلين عن مخططاته وإجراءاته وسياساته!

في وقائع الاجتماع الذي نقلته «الوطن» بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٦ يعود سعادة الوزير رئيس اللجنة الاقتصادية والحاكم السابق لمصرف سورية المركزي، ليقول في اجتماع برئاسة مجلس الوزراء (إن ضبط كامل الحدود أمر شبه مستحيل لذلك فالمطلوب تخفيض الرسوم الجمركية فذلك سيلغى تهريب الكثير من المواد) ما يفهم من ذلك أن تخفيض الرسوم الجمركية يضيق الخناق؛ يا سعادة الوزير ورئيس اللجنة الاقتصادية، إن أسعار المواد المهربة ذات أسعار منخفضة جداً، تخفيض الرسوم الجمركية لن يجعل من المنتجات السورية ذات سعر أقل من أسعار المواد المهربة، لذلك فإن تخفيض الرسوم الجمركية لن يؤدي إلى لجم التهريب ولكن سيؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على التمويل وإضفاء موارد الخزينة، ونحن نعلم أن هدف تخفيض الرسوم الجمركية هو تخفيف التكلفة، يا سعادة وزير إن الفساد والرشوة التي تمارس منذ زمن نتيجة قرارات تمويل المستوردات أو حتى تعهدات التصدير هي السبب في رفع التكلفة وليست الرسوم الجمركية؛ فهل لكم بمراجعة قراراتكم وإجراءاتكم التي أتت إلى ازدياد الفساد والرشوة اللذين انعكس سلباً على التكلفة والأسعار وألمياً إلى انحسار التصدير وزيادة التهريب، فكأننا اختباء خلف الإصبع، وموارد الدولة لن تكون الضحية، ومحاولات نقل تراكمات خاطئة أضرت بالاقتصاد الوطني للأخريين مكشوفة، فإعلان نيتكم عن فتح باب الاستيراد ومحاولة خلق الضغط على المستوردين لرفع صوتهم أو قيامهم بعمليات الضغط على الحكومة للسماح بفتح باب الاستيراد وبالتالي الحديث الكثيف عن التصدير إنما يشير إلى محاولة خلق مبررات لأخطاء سابقة تقول: انظروا نحن نؤمن القطع عن طريق التصدير ونمنحكم إجازات استيراد إلا أن الجهات المعنية بالتمويل لا تليي الطلب، لذلك نقول لك يا سعادة الوزير وأنت الحاكم السابق: لماذا لم يتم بتشجيع التصدير عندما كنت حاكماً على اعتبار أنك تدرك أن تشجيع التصدير يدعم ميزان المدفوعات؛ وبالتالي نسألك ونحن ننتظر الإجابة هل انخفاض الليرة السورية يعتبر أهم عامل يساعد على التصدير أم تخفيض الرسوم الجمركية عامل مشجع على التصدير؟

يرجى الإجابة عن أسئلتنا من رئيس اللجنة الاقتصادية ووزير الاقتصاد ونحن بانتظار اجتماع لعصف فكري آخر يعني بالاقتصاد الوطني.

لماذا تحفظ رئيس الوزراء على النقل ثم عاد ووافق؟

«الاقتصاد» قريباً إلى رئاسة مجلس الوزراء القديم.. وتكاليف النقل حوالي ١٠٠ مليون ل.س.

الوطن

كشفت مصادر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن عزم وزير الاقتصاد أيمن ميانة استبدال بناء الوزارة الحالي ونقله إلى بناء رئاسة مجلس الوزراء القديم في منطقة السبع بحرات. وبيّن المصادر له الوطن، أن الوزير يسعى من خلال هذا الإجراء إلى تجميع مبانى الوزارة المنتشرة في مكان واحد، حيث أنجزت ترتيبات نقل الوزارة المركزية بجمع دوائرها ومديرياتها ومكاتبها، إضافة إلى نقل بناء مديرية التجارة الخارجية ومديرية العلاقات الاقتصادية الدولية الكائنة في بناء المحامين أمام فندق الشام وكذلك نقل هيئة تنمية الصادرات من مقرها في منطقة المهاجرين وهيئة التشغيل التي مقرها في مزة واستراد إلى البناء المذكور. وأشارت هذه المصادر إلى أن الوزارة تعمل على إعداد مهامها وأدوارها الجديدة وفق رؤية وزير الاقتصاد الجديد بالتوازي مع إنجاز النظام الداخلي الجديد المتوافق مع الرؤية والمهام الجديدة التي تتطلب تجميع مؤسسات الوزارة في بناء واحد.

وأشارت المصادر إلى أن رئاسة مجلس الوزراء أرسلت كتاب تأكيد النقل حيث تحفظ رئيس الوزراء بداية قبل أن يوافق لاحقاً عبر كتاب تحت صيغة توجيه وهي بحسب مصادر مسؤولة أضعف من كتاب الموافقة حيث جاء التوجيه مستنداً إلى كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الراقبة في هذا الإجراء القاضي باستبدال البناء حيث برز وزير الاقتصاد ذلك بغيات تفعيل عمل وزارة الاقتصاد وتوفير سبل نجاحها في مهامها وتحقيق الأهداف والسرورى والخطط الموضوع من خلال تجميع الهيئات التي تتبع للوزارة والمؤسسات والمديريات المعيرة في مكان واحد.

وعلمت «الوطن» أن هذه الخطوة لوزير الاقتصاد



لم تلاق قبولاً بشكل كامل داخل أروقة الوزارة ومن بعض مديرياتها ومؤسساتها بسبب المصاعب والوقت والجهد التي ستواجه الوزارة في عمليات النقل المكلفة وخاصة في ظل السياسات الحكومية الحالية التي تدعو فيها إلى ضغط النفقات والحد من الهدر. ولقمت المصادر إلى أن الهيئات الحكومية التي تتخذ من بناء مجلس الوزراء القديم مقرات لها لم توافق على هذا الطلب لوزير الاقتصاد ورفضت هذا الإجراء وأن كتاب التأكيد الخافي لرئيس الوزراء حسم الأمور لمصلحة وزارة الاقتصاد، إلا أن المشكلة بحسب هذه المصادر هي في الكلف الكبيرة التي تكبدتها هذه الهيئات الخفية في مقر رئاسة مجلس الوزراء القديم مؤخراً ضاربة مثال الحواسيب والأمتعة والربط الشبكي فقط والتي كلفت نحو نصف مليار ليرة علاوة على كلف عمليات النقل التي تقدر بمبلغ لا يقل عن ١٠٠ مليون ليرة حيث سيستهمل النقل التجهيزات الإلكترونية والأثاث والمكاتب حيث يضم البناء الهيئة العامة للضرائب

والرسوم والهيئة العامة للأوراق المالية وهيئة الاستثمار وهيئة البحث العلمي ومكتب النفط وهيئة التمويل العقاري وغيرها من الجهات الرسمية. ووجه الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء محمد العموري كتاباً إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير المالية، بالعمل على تنفيذ التبادل الداخلي بين وزارة الاقتصاد والهيئة العامة للضرائب والرسوم الكائن في المبنى القديم لرئاسة مجلس الوزراء بحيث تتم إجراءات التبادل والاستلام والتسليم للمبنيين المطلوبين وفق محاضر استلام وتسليم أصولي.

كما وجه وزير الاقتصاد كتاباً إلى الهيئة العامة للضرائب والرسوم بتشكيل لجان استلام وتسليم للمباني والأثاث، وحسب مصادر مطلعة لم يلق طلب تبادل المباني رضا العاملين لدى الهيئة.

وعلمت «الوطن» أن وزارة الاقتصاد عرضت شبكاً جاهزاً مقابل آثاث الهيئة، إلا أنها لم توافق على تسليم الأثاث مع البناء.

مدير الأسعار له «لوطن»: نستأنس بالأسعار العالمية.. وتمرير بيانات مزورة من التجار أمر صعب

«التموين» تسعّر ٦٠٠ إجازة استيراد منذ بداية العام معظمها لمواد غذائية

عبد الهادي شباط

كشف مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود له الوطن، أن الوزارة أصدرت منذ بداية العام أكثر من ٦٠٠ صك شعري لإجازات استيراد مختلف المواد التي تقدم بها المستوردون والتجار، وأن هناك حالة تسارع تشهدها آلية عمل التسعير في الوزارة وخاصة بعد قرار إحداث اللجنة المركزية للتسعير في الوزارة والتي تضم ممثلين عن العديد من الجهات المعنية بالتسعير مثل وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي ومطلين عن الإدارة العامة للجمارك وغرف التجارة والصناعة وغيرهم.

مؤكداً أن عدد الصكوك الشعرية المنجزة يصل إلى نحو ٢٠ صكاً شعرياً في اليوم وأن طلبات التسعير المقدمة للوزارة ينجز معظمها خلال ٣-٤ أيام حيث يتم عقد اجتماع دوري أسبوعياً للجنة المركزية للتسعير تتعالج خلاله جميع طلبات التسعير المقدمة ولا يتم ترحيل أي طلب



وجود ممثلين عن مختلف الجهات المعنية بالتسعير ومن الصعب تمرير أي حالة تلاعب أو تزوير لأن كل ممثل هو خبير في مجال معين وقادر على لفظ أي حالة خلل في البيانات إضافة إلى أن أي إضبارة يتم الأشباه في بياناتها تتم إحالتها للدراسة المفصلة واعداد تقرير خاص بها يعرض على اللجنة لمناقشته.

وعن كيفية التعامل مع تذبذب سعر صرف الليرة أمام الدولار، بين أنه بات يعتمد نشرة خاصة تحدد سعر الصرف المعتمد من المصرف المركزي لتسعير المستوردات تمثل وسطي أسعار المصارف لتمويل المستوردات وبناء عليه تسعر بيانات التكاليف المقدمة من المستوردين وهي نشرة العقدمة وتراعي متوسط أسعار الصرف لليرة أمام الدولار، وأنه من باب الإطمئنان لبيانات المستوردين تجري حالة متابعة ولصيد لأسعار المواد المستوردة عالمياً ووفق أسعار الصرف المعتمدة لدى الوزارة لمعرفة السعر العالمي الحقيقي للمادة ومقارنتها مع البيانات التي يتقدم بها المستورد.

نسبة ١٥٪ من إجازات استيراد المواد العلفية بأسعار التكلفة. وعن حالات التلاعب التي قد يقوم بها بعض المستوردين والتجار من خلال تقديم بيانات وهمية ومزورة لحصولهم على صكوك شعرية مرفوعة تزيد من حجم أرباحهم بين مدير الأسعار أنه يجري تمحيص كل البيانات المقدمة من خلال

تقدم به تاجر إلا في حال تضمنه بعض الإشكالات أو الحالات التي تحتاج مزيد من البحث والتدقيق بغية إصدار صك شعري واقعي وحقيقي. وحول طبيعة المواد التي يتقدم بها المستوردون والتجار للتسعير بين أن معظمها من المواد الأساسية وخاصة المواد الغذائية إضافة إلى المواد العلفية

«تنكة» زيت الزيتون تكلّف ١٠ آلاف ليرة وتباع في المعاصر بـ ٢٥ ألفاً

علي محمود سليمان

يشهد إنتاج الزيتون في سورية تراجعاً واضحاً في كميات الإنتاج. فحسب بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فإن إنتاج سورية من الزيتون موسم هذا العام ٢٠١٦ سيبلغ نحو ٧٠٠ ألف طن، وهو أقل من إنتاج العام الماضي ٢٠١٥ الذي كان ٩١٣ ألف طن، وفي العام ٢٠١٢ كان الإنتاج قد بلغ ١,٠٥ مليون طن، ويلاحظ انخفاض أرقام الإنتاج وهذا يعود لعوامل متعددة وتدرج أغلبها ضمن ظروف الأزمة وصعوبات الإنتاج، وانتشار الأمراض التي أصابت الأشجار مع ارتفاع تكاليف المبيدات والأدوية بالنسبة للفلاح الذي أصبح يتخلى مجبراً عن جزء من أشجاره للحفاظ على قسم آخر منها نتيجة ضعف الإمكانيات المادية وعدم وجود مشاريع دعم من الجهات المعنية.

وبالعودة لبيانات وزارة الزراعة فيلاحظ أن مراحل تطور الوحدة المزروعة من أشجار الزيتون بقيت متقاربة حيث كانت المساحة المزروعة خلال العام ٢٠١٦ تبلغ ٦٩٦ ألف هكتار، فيها ١٠٦ مليون شجرة زيتون، المضر منها نحو ٨٢ مليون شجرة، وفي العام ٢٠١٦ كانت المساحة المزروعة هي ٦٩٥ ألف هكتار، فيها ١٠٣ ملايين شجرة، المضر منها ٨٨ مليون شجرة.

ولكن التفاوت الرئيسي يتضح في تكاليف الإنتاج، حيث كانت تكلفة



إنتاج ١ كيلو غرام من الزيتون في العام ٢٠١٦ ٤٦ ليرة سورية، في حين وصلت في العام ٢٠١٥ إلى ١١٨ ليرة سورية، ولأسف فإن تكلفة الإنتاج للعام الحالي ٢٠١٦ لم تقم وزارة الزراعة بإعادتها مع عدم توضيح أسباب التأخير مع أن إنتاج سورية لسنة عادية يتجاوز موسم القطاف شارق على نهايته. ولكن من خلال المشاهدات الميدانية والتواصل مع الفلاحين تكمن في التوصل إلى حساب قريب لتكلفة الكيلو غرام الواحد من الزيتون، حيث يكف نقل الكيلو الواحد ٧ ليرات سورية إلى معصرة الزيتون، وفي المعصرة تكون تكلفة العصر هي ١٥ ليرة سورية للكيلو الواحد، وبالنسبة لباقي التكاليف غير المعلنة، فهي تتوزع على تكاليف الحراثة والتقليم ورش المبيدات

الوطن

٤١,٣ ألف ليرة وسطي أجر العامل الشهري في شركات الإنشاءات العامة

الشهري هي ٤١٨٠٠ ليرة في حين تبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للدراسات المائية ٣٥,١ مليون ليرة يعمل فيها ٨٧٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري في الشركة ٤٠,٣٦٨ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات نحو ٣٥,١ مليون ليرة ويعمل فيها ٤١,٤٦٦ ليرة. وأشارت الوزارة في تقريرها هذا أن نسبة اليد العاملة إلى قيمة الأعمال هي ٢٩٪ في العقود الخاصة بمشاريع الطرق والمواقع العامة للمناطق الريفية وتضم ٧٧٥٨ عمالاً وسطي الأجر الشهري للعامل ٣٣,٥١٤ ليرة وتصل كتلة الرواتب والأجور في مؤسسة الإسكان العسكرية إلى ٧٧,٠٦ مليون ليرة ويعمل فيها ١٨٤٣٥ عاملاً وسطي الأجر الشهري هي ٤١,٨٠٠ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للطرق والجسور نحو ١٧٨ مليون ليرة يعمل فيها ٣٩٩٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري فيها ٤٤,٦٢٢ ليرة وكتلة الأجور في الشركة العامة للبناء والتعمير تبلغ ٢٨٩,٢ مليون ليرة يعمل فيها ٧٢٢١ عاملاً وسطي الأجر ٤٠,٠٥١ ليرة وكتلة الأجور في الشركة العامة للمشاريع المائية تصل إلى ٣,٥ مليون ليرة ويعمل فيها ٢٢٤٠٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري هي ٢٩,٠٥١ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية و ٨٦,٢ مليون ليرة ويعمل في هذه الشركة ٢٠٦٢ عاملاً وسطي الأجر

الشهري هي ٤١٨٠٠ ليرة في حين تبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للدراسات المائية ٣٥,١ مليون ليرة يعمل فيها ٨٧٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري في الشركة ٤٠,٣٦٨ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات نحو ٣٥,١ مليون ليرة ويعمل فيها ٤١,٤٦٦ ليرة. وأشارت الوزارة في تقريرها هذا أن نسبة اليد العاملة إلى قيمة الأعمال هي ٢٩٪ في العقود الخاصة بمشاريع الطرق والمواقع العامة للمناطق الريفية وتضم ٧٧٥٨ عمالاً وسطي الأجر الشهري للعامل ٣٣,٥١٤ ليرة وتصل كتلة الرواتب والأجور في مؤسسة الإسكان العسكرية إلى ٧٧,٠٦ مليون ليرة ويعمل فيها ١٨٤٣٥ عاملاً وسطي الأجر الشهري هي ٤١,٨٠٠ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للطرق والجسور نحو ١٧٨ مليون ليرة يعمل فيها ٣٩٩٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري فيها ٤٤,٦٢٢ ليرة وكتلة الأجور في الشركة العامة للبناء والتعمير تبلغ ٢٨٩,٢ مليون ليرة يعمل فيها ٧٢٢١ عاملاً وسطي الأجر ٤٠,٠٥١ ليرة وكتلة الأجور في الشركة العامة للمشاريع المائية تصل إلى ٣,٥ مليون ليرة ويعمل فيها ٢٢٤٠٠ عاملاً وسطي الأجر الشهري هي ٢٩,٠٥١ ليرة وتبلغ كتلة الأجور في الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية و ٨٦,٢ مليون ليرة ويعمل في هذه الشركة ٢٠٦٢ عاملاً وسطي الأجر